مركز الاحصاء الفلسطيني

سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 2)

الاحصاءات الاقتصادية في
الضفة الغربية وقطاع غزة

كانون الثاني/ يناير 1995

أثنــاء الطبـع

منظمة التحرير الفلسطينية **السلطة الوطنية الفلسطينية** **مكتب الرئيس**		**PALESTINE LIBARATION ORGANIZATION** **Palestinian National Authority** **Office of the President**

الرقم: _____

التاريخ: _____

قـرار

إن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بناء على الصلاحيات المخولة له
وبناء على مقتضيات المحصلة العامة

يقرر ما يلي:

1) يحول مركز الإحصاء الفلسطيني إلى دائرة احصاء مركزية.
2) يسري هذا القرار إعتبارا من تاريخه.

عزة في: 1995/1/2

ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

كلمة شكر

قام فريق عمل قسم الإحصاءات الإقتصادية في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية والمكون من الزملاء: نبيل دبور (مشرف إحصاءات الحسابات القومية)، خالد اصليح (مشرف إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات)، عمر طبخنا (مشرف الإحصاءات الزراعية) باعداد هذا التقرير بمساعدة خبير الإحصاءات الإقتصادية الألماني السيد ايرفن فاغتنبرج من مؤسسة GTZ الألمانية.

كما قام عدد من الاقتصاديين الفلسطينيين بمراجعة المادة وتقديم الملاحظات حول المسودات الأولى للتقرير، ونخص بالشكر منهم كل من: د. محمد السمهوري (جامعة الأزهر – غزة)، د. محمود الجعفري (الجامعة الإسلامية)، د. سمير حزبون (مؤسسة Data – بيت لحم)، د. باسم مكحول (جامعة النجاح الوطنية – نابلس). كما تولى كل من السيد خليل صليبي والسيد عبد الرحيم الحسن من دائرة الإحصاء ترجمة المسودة النهائية، وقامت الآنسة رنا حلاوة بأعمال الطباعة والمساعدة في إعداد الجداول للمسودة النهائية.

وأخيراً نوجه الشكر بشكل خاص إلى الدكتور حسن أبو لبده رئيس دائرة الإحصاء المركزية لمراجعته لمادة التقرير وتقديم الملاحظات في جميع مراحل إعداد التقرير، ونتقدم كذلك بالشكر إلى الحكومية الألمانية الصديقة ممثلة بمؤسسة GTZ التي تولت مشكورة تقديم الدعم المالي لإنجاز هذا التقرير.

تقديم

يسر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن تقدم هذا التقرير حول الإحصاءات الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزه كمساهمة جادة في محاولة توفير مادة إحصائية اقتصادية لواضعي الخطط والسياسات والمهتمين في موقع القرار الإقتصادية والتنموي على الساحة الفلسطينية. ونظراً لاستحالة القيام بالتعدادات والمسوح الإحصائية الإقتصادية الشاملة قبل اكتمال الخطط والتجهيزات وتوفر الإمكانات البشرية والمادية في الوقت الحاضر، فإن المادة الإحصائية التي يوفرها هذا التقرير حول الإحصاءات الإقتصادية بفروعها المختلفة للإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزه ستسهم ولو بقدر متواضع في تلبية الحاجة الملحة والآنية في الوقت الحاضر.

إن هذا التقرير هو واحد من سلسلة التقارير والدراسات حول الأوضاع الإحصائية الراهنة في كافة الحقول في المجتمع الفلسطيني والتي تعمل على نشرها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. وتهدف هذه السلسلة إلى تجميع المعطيات والإحصائيات المتناثرة في كل حقل من حقول النشاط الإقتصادي والإجتماعي بين دفتي كتاب واحد، إضافة إلى محاولة تقييم الطرق والوسائل التي اتبعت في الوصول إلى هذه المعطيات واشتقاق جداول إحصائية جديدة (إن أمكن).

يتناول هذا التقرير أهم المؤشرات الإحصائية المتوفرة عن الإقتصاد الفلسطيني، وتقييم منهجية إعدادها سواء كانت من مصادر فلسطينية أو إسرائيلية، حيث يشمل التقرير على إحصاءات القطاعات الإقتصادية الهامة مثل الزراعة والصناعة والخدمات ومساهمة تلك القطاعات في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني. وكذلك مؤشرات إحصائية للحسابات القومية كأجمالي الناتج المحلي والناتج القومي والدخل المتاح وإجمالي الاستثمار والاستهلاك والأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى مؤشرات إحصائية للتجارة الخارجية والميزان التجاري للضفة الغربية وقطاع غزه.

تأمل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن تكون قد أنجزت من خلال إصدار هذا التقرير بعض المهام الموكلة إليها. ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح.

كانون الثاني، 1994

د. حسن أبو لبده

رئيس الجهاز

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

- **كلمة الشكر**
- **تقديم**

مقدمة

1- البيئة الاحصائية **15**

1-1 مركز الاحصاء الفلسطيني 15

1-2 الوضع القانوني 15

1-3 أهداف التقرير حول الوضع الراهن 16

1-4 نطاق ومتطلبات الاحصاءات الاقتصادية 17

1-5 التعريفات والمعايير 18

1-6 توفر البيانات وتقييمها 20

1-7 تقاريرالمنظمات الدولية – ملاحظات وتقييم 21

أ صندوق النقد الدولي، "الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير البعثة الخاصة بالمجالات الاحصائية المختلفة " (ايار 1994). 21

ب-بعثة البنك الدولي ومكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة (حزيران 1994). 21

2- توفر البيانات وتقييمها حسب مجالات الاحصاءات الاقتصادية **25**

2-1 قطاع الزراعة وصيد الاسماك 25

أ- ملاحظات توضيحية 25

ب- تعقيب على البيانات 27

2-2 قطاع الصناعة (التعدين والتصنيع) 27

أ- ملاحظات توضيحية 27

ب- تعقيب على البيانات 29

2-3 قطاع الإنشاء 29

أ- ملاحظات توضيحية 29

ب- تعقيب على البيانات

الموضوع **الصفحة**

2-4 قطاع الخدمات 30

أ- ملاحظات توضيحية 30

ب- تعقيب على البيانات 31

2-5 ميزان المدفوعات 31

أ- ملاحظات توضيحية 31

ب- تعقيب على البيانات 32

2-6 الاسعار 33

أ- ملاحظات توضيحية 33

ب- تعقيب على البيانات 33

2-7 الحسابات القومية 34

أ- ملاحظات توضيحية 34

ب- تعقيب على البيانات 35

3- الاستراتيجية الخاصة بالتطوير المستقبلي للاحصاءات الاقتصادية **37**

3-1 المنشآت /المؤسسات 37

3-2 الزراعة 39

الجدوال والأشكال البيانية

المصطلحات **43**

المراجع العربية **47**

قائمة الجداول

الجدول: **الصفحة**

جدول 2-1-1: المناطق المزروعة في باقي الضفة الغربية حسب نوع المحاصيل واللواء، (بآلاف الدونمات) 1992/1991. 49

جدول 2-1-2: المناطق المزروعة في قطاع غزة حسب نوع المحاصيل، (بآلاف الدونمـات)، 1987/1986- 1993/1992. 50

جدول 2-1-3: العمالة الزراعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1992. 51

جدول 2-1-4: الاشخاص العاملون في الزراعة حسب اللواء ومكان العمل (بالآلاف)، 1992. 52

جدول 2-1-5: الإنتاج الزراعي في باقي الضفة الغربية (بآلاف الأطنان) وقيمته (بآلاف الدولارات الامريكية). 53

جدول 2-1-6: الانتاج الزراعي في قطاع غزة (بآلاف الأطنان) وقيمته (بآلاف الدولارات الأمريكية). 54

جدول 2-1-7: عدد المواشي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1993/1992. 55

جدول 2-1-8: عدد المعدات الزراعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1992. 56

جدول 2-1-9: دخل المزارعين من الزراعة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1992/1990. 57

جدول 2-1-10: المدخلات الزراعية في عام 1992 (بملايين الدولارات الامريكية). 58

جدول 2-1-11: حسابات الانشطة الزراعية ، 1992. 59

جدول 2-2-1: المؤشرات الاقتصادية للصناعات في قطاع غزة 1992. 60

جدول 2-2-2: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للصناعة حسب نوعها في باقي الضفة الغربية، 1992. 61

جدول 2-2-3: انتاج زيت الزيتون في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب اللواء: مقدار الزيتون المعد للعصر ومقدار الزيت الناتج وعدد العاملين، 1987-1993. 62

جدول 2-3-1: مؤشرات قطاع الانشاءات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1986-1987. 63

جدول 2-4-1: مجموع الاشخاص العاملين في قطاع الخدمات، 1986-1992، (بالآلاف). 64

جدول 2-4-2: النقل والمركبات الميكانيكية والسائقون في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. 65

جدول 2-4-3: عدد الصرافين في باقي الضفة الغربية حسب الموقع، 1986. 66

جدول 2-4-4: عدد المطاعم المرخصة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1987. 67

جدول 2-4-5: تطور الفنادق في الضفة الغربية 1970-1987. 68

الجدول: **الصفحة**

جدول 2-5-1: ميزان المدفوعات لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، بملايين الدولارات الامريكية، (1987-1991). 69

جدول 2-5-2: تجارة البضائع حسب الجهة المقصودة، (بملايين الدولارات الامريكية). 70

جدول 2-6-1: الارقام القياسية للاسعار، ومعدل التضخم في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. 71

جدول 2-6-2: متوسط سعر الصرف السنوي (الشيكل الاسرائيلي الجديد مقابل الدولار الامريكي)، 1986-1992. 71

جدول 2-7-1: مؤشرات اقتصادية مختارة، 1987-1992. 72

جدول 2-7-2: مساهمة الفروع الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة بتكلفة عناصر الانتاج حسب اسعار عام 1986 (بملايين الدولارات الامريكية). 73

جدول 2-7-3: الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع الانفاق، بملايين الدولارات الامريكية حسب اسعار عام 1986. 74

جدول 2-7-4: الدخل القومي المتاح بملايين الدولارات الامريكية حسب اسعار عام 1986. 75

قائمة الاشكال البيانية

الشكل:		الصفحة
شكل 2-1-1:	المناطق المزروعة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1992.	77
شكل 2-1-2:	العمالة الزراعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1989-1992.	78
شكل 2-1-3:	قيمة الانتاج النباتي (بآلاف الدولارات الامريكية) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.	79
شكل 2-1-4:	قيمة انتاج المواشي (بآلاف الدولارات الامريكية) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.	80
شكل 2-2-1:	انتاج زيت الزيتون في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1987-1993.	81
شكل 2-5-1:	الصادرات والواردات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1987-1992.	82
شكل 2-6-1:	الارقام القياسية للاسعار في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1986-1992.	83
شكل 2-7-1:	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 1987 1992 حسب اسعار عام 1986 (بملايين الدولارات الأمريكية).	84
شكل 2-7-2:	مساهمة الفروع الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي، 1992، (بملايين الدولارات الامريكية).	85
شكل 2-7-3:	الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع الانفاق ، 1987 و 1992، (بملايين الدولارات الامريكية) حسب اسعار عام 1986.	86

1- البيئة الاحصائية

1-1 مركز الاحصاء الفلسطيني

تأسس مركز الإحصاء الفلسطيني بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية عبر دائرتها الاقتصادية وذلك في 13/ 1993/3. ويتولى هيئة تأسيسية مؤقتة ومؤلفة من ستة عشر 16 عضواً توجيه أعمال المركز. ويقوم المركز بأعماله من خلال خمسة موظفاً في المجالات الفنية والإدارية المختلفة. تنظيميا، فإن مركز الإحصاء الفلسطيني يتبنى هيكلية إدارية انتقالية، ويتمتع بدعم ومباركة العديد من المنظمات الإحصائية الدولية.

وتحت مظلة مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة، تم الاتفاق بتاريخ 24 كانون الثاني من عام 1994 على اعداد خطة شاملة لتنظيم مركز الإحصاء الفلسطيني وتطوير برامجه. ويجري حالياً تنفيذ هذه الخطة بدعم مالي من الوكالة الالمانية للتعاون الفني (GTZ) ، وبتمويل جزئي من الحكومة النرويجية من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وستشمل مجالات الاحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الحسابات القومية وادارة نظم المعلومات.

1-2 الوضع القانوني

قام مركز الاحصاء الفلسطيني منذ تأسيسه قبل عام تقريباً بوضع مسودة للقانون الاحصاءات العامة. وقد تم وضع عدة مسودات وعرضها على خبراء قانونيين ومهنيين. وبالإضافة الى ذلك، تمت دعوة أفراد الجمهور للمشاركة في النقاشات التي جرت حول هذا القانون. وفي نهاية الامر، تم عرض النسخة النهائية من القانون على السلطة الوطنية الفلسطينية للمصادقة عليه. وتشكل مصادقة السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا القانون بالطبع خطوة مهمة لإضفاء الشرعية على نشاطات المركز ولمنحه سلطة تشريعية. ويتمثل الهدف الرئيسي للقانون الاحصائي الفلسطيني في التعريف بمهام ومنهجيات النظام الاحصائي الرسمي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما يلي ملخص لبعض اهم محتوياته الاساسية.

استناداً إلى المادة الثالثة من المسودة النهائية (رقم9) لقانون الاحصاءات العامة، فان دائرة الاحصاء المركزية مخولة بشكل أساسي "بإنشاء نظام احصائي شامل وموحد لفلسطين" و"بإعداد نظام معلومات متكامل" و" بجمع وتحليل ونشر المعلومات الاحصائية". وسيتم العمل على تحقيق هذه الاهداف في مجالات عديدة بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، السكان والمساكن والزراعة والصناعة والأسعار والتجارة والخدمات والمؤسسات العامة والحسابات القومية .

وتنص المواد من 4-8 على أن المدير العام يعين من قبل رئيس الوزراء الذي سيقوم أيضاً بتحديد تركيبة المجلس الاستشاري ودوره. وتحدد هذه المواد كذلك مهام الموظفين وتنص على إنشاء أقسام إحصائية في كافة الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة. وتمنح المادة العاشرة مركز الاحصاء الفلسطيني الحق في إجراء تعداد سكاني كل عشر سنوات. وتنص المادة الحادية عشرة على التزامات المستجوبين والصلاحيات الممنوحة للموظفين (راجع المادة الثانية عشرة). وأخيراً، تحدد المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة قواعد السرية. وتذكر بقية المواد العقوبات والغرامات التي قد تفرض في حالة عدم الالتزام بالقانون الاحصائي الفلسطيني.

3-1 أهداف التقرير حول الوضع الراهن

تعتبر التقارير حول الوضع الراهن من أولى المهام التي اضطلع بها مركز الاحصاء الفلسطيني حتى الآن وأكثرها أهمية على الاطلاق. ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى حقيقة أنه لا يوجد حالياً بنك معلومات وطني في الضفة الغربية وقطاع غزة . ولهذا السبب فإن أكثر طرق جمع المعلومات الاحصائية نجاعة ويسراً في الوقت الحاضر تتمثل في جمع البيانات المتوفرة لدى مكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي والمنظمات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وما إلى ذلك) والجامعات ومراكز الأبحاث. ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تشكل مصدراً لجمع الاحصاءات الأولية وإنما لجمع البيانات المتوفرة مع إجراء بعض المعالجة والتعديلات عليها لغرض نشرها.

وتشكل التقارير حول الوضع الراهن أول مبادرة فلسطينية من نوعها تهدف إلى جمع بيانات احصائية شاملة حول الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا تعتبر الجداول الواردة في هذا التقرير وافية بالغرض إلا أنه سيكون لها إستخدامات مهمة للباحثين وصانعي القرارات وغيرهم من الدارسين المعنيين، إلى حين توفر البيانات الأولية لدى مركز الاحصاء الفلسطيني. وإلى جانب كون التقارير المذكورة تقارير للبيانات الثانوية فانها تعتبر مراعية للتكاليف بشكل أكبرمن المسوحات، كما أنها توفر في الوقت ذاته أرضية قيمة لتدريب موظفي مركز الإحصاء الفلسطيني الذين أصبحوا، من خلال القيام بعملهم، ملمين بالبيانات التي وضعتها مؤسسات مختلفة . وبالإضافة الى ذلك، اطلع موظفو مركز الاحصاء الفلسطيني على مجالات اقتصادية مختلفة تشمل الإنتاج والأسعار وميزان المدفوعات والحسابات القومية. وتهدف هذه التقارير كذلك إلى تسهيل عملية وضع خطة شاملة لمركز الإحصاء الفلسطيني وإلى المساهمة في تطوير استراتيجية مستقبلية لإعداد نشرة احصائية سنوية حول الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويغطي هذا التقرير مجال الاحصاءات الاقتصادية فقط ، حيث يجري إعداد تقارير مشابهة في مجالات أخرى مثل السكان والقوى العاملة. ولضيق الوقت، اقتصر هذا التقرير على المجالات الرئيسية للاحصاءات الاقتصادية التي تشمل مجالات الإنتاج والتوظيف والإيرادات والقيمة المضافة والاستثمارات والعلاقات الخارجية والحسابات القومية لقطاعات الاقتصاد الرئيسية كالزراعة والصناعة والإنشاء والخدمات. ومن ثم جرى تقسيم هذه القطاعات الرئيسية الى نشاطات قطاعية مختلفة. وتمثلت

الأهداف الرئيسية لهذا التقرير في تحديد مصادر البيانات الثانوية وتقييم الأساليب المختلفة وإنشاء قاعدة للبيانات الثانوية. وقد تم تحليل عدد من المصادر المختلفة بغية تحقيق هذه الأهداف. وخلال عملية التحليل اكتشفت عدة فجوات تم جسرها فيما بعد عن طريق تعديل البيانات باستخدام أساليب خاصة. وقد تم ذلك، على سبيل المثال، في الجدولين (2-2-1) و(2-2-2) فيما يتعلق باحصاءات المنشآت. وقد تم جمع البيانات المتعلقة بعدد المنشآت والموظفين في القطاعات المختلفة ونطاق النشاطات من مصدرين هما مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، فيما يتعلق بباقي الضفة الغربية (الضفة الغربية بدون القدس)، واتحاد الصناعيين في غزة، فيما يتعلق بقطاع غزة. ومن أجل إعداد نشرة الأرقام القياسية للأسعار في المناطق المختلفة من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، فان التقديرات تعتمد على الارتباط القائم مع تغيرالأسعار في إسرائيل. وتتوفر جميع البيانات في قاعدة بيانات في حاسوب شخصي لأغراض التحليل والاستكمال والتحديث والنشر.

وكما سنبين في الجزء 1-7، لن

يكون بالامكان استكمال مصادر البيانات الثانوية على أساس طويل الأمد حيث إن البيانات الإحصائية غير متسقة وبالتالي غير موثوقة. كذلك فان الكثير من البيانات غير متوفر. وتتمثل الفجوات الرئيسية في بيانات

تفصيلية حول المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. لذلك فان الحاجة إلى إجراء مسوحات مستقلة تعتبر على رأس سلم الأولويات. وينصح كذلك بأن يستعاض عن البيانات الثانوية بمسوحات أولية حيثما أمكن ذلك.

4-1 نطاق ومتطلبات الاحصاءات الاقتصادية

بصورة عامة، يجب أن يوفر نظام المعلومات الاحصائية بيانات بنيوية طويلة ومتوسطة الأمد، إضافة إلى مؤشرات قصيرة الأمد حول أوجه مختلفة من النظام الاقتصادي، وذلك لمساندة وضع السياسات ومراقبة الاتجاهات الاقتصادية. وينصح باستخدام نظام المدخلات والمخرجات لوضع نظام فعال يغطي مجالات الإنتاج والدخل والإستهلاك من نواحٍ مؤسساتية ووظيفية. ويتألف نظام المدخلات والمخرجات من جداول قطاعية مفصلة حسب المؤشرات الرئيسية التي تشمل المجالات التالية: الإنتاج واللإستثمارات والتوظيف والأجور والرواتب وفائض التشغيل والضرائب والقيمة المضافة والاستهلاك المباشر والإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي والمعاملات التجارية الخارجية مع بقية دول العالم.

وهذا النظام، إذا ما تم تبنيه، لا يتطلب بالضرورة احتساب جداول المدخلات والمخرجات في المستقبل القريب. إلا أن هذه الجداول توفر معلومات مفيدة حول المتغيرات المختلفة التي توجه ديناميكيات الاقتصاد وهي قادرة على توفير مؤشر يدل على كيفية توجيه الاقتصاد. وفي هذا الخصوص، يعتبر حساب الانتاج ، بما في ذلك الحساب الخارجي للسلع والخدمات، وحساب توليد الدخل، حسب تعريف نظام الحسابات القومية لعام 1993 (SNA) بمثابة نقطة الانطلاق. وطبقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993، من الضروري أن تتوفر المعلومات التالية بشكل تفصيلي، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأمد ، وأن تغطي كافة القطاعات الاقتصادية:

1- عدد المنشآت.

2- التوظيف.

- أصحاب المؤسسات العاملون والشركاء العاملون وأفراد العائلة العاملون بغير أجر.
- عدد الموظفين.
- الاشخاص الموظفون حسب نوع العمل (أي إداري أو تشغيلي وما إلى ذلك).
- عدد ساعات العمل.

3- تعويض الموظفين.

- الاجور والرواتب بالنقد وبالسلع .
- ميزات أخرى مضافة للاجور.

4- التغير في قيمة الكميات المخزونة.

- البضائع المنتجة.
- العمل الجاري.
- بضائع المدخلات.
- المنتجات المنجزة.
- بضائع للبيع ثانية.

5- تكوين رأس المال الثابت.

- المباني والانشاءات الاخرى.
- معدات آلية.
- معدات النقل.
- الأرض.

6- الاستهلاك المتوسط للبضائع والخدمات، مثل :

- ثمن المواد والقطع وما الى ذلك.
- ثمن الوقود المشترى.
- ثمن الكهرباء المشتراة.
- تكلفة اعمال المقاولات والعمولة التي يقوم بها آخرون.
- تكلفة اعمال التصليح والصيانة التي يقوم بها آخرون.

7- قيمة المخرجات.

- قيمة مخرجات النشاط الرئيسي.
- قيمة مخرجات النشاطات الثانوية التي قد تشمل:
  * خدمات مقدمة للآخرين (تأجيرالمباني والمعدات...وما إلى ذلك).
  * مبيعات السلع المشتراة والمعاد بيعها بنفس الحالة.
  * الأصول الثابتة التي يتم انتاجها لحساب الصانع.

8- الضرائب.

9- القيمة المضافة ، الناتج المحلي الاجمالي.

10- الانتاج حسب السلع (تصنيف المنتجات المركزي).

11- حسابات البضائع والخدمات، وتدفق السلع.

5-1 التعريفات والمعايير

من الأهداف الرئيسية للعمل الاحصائي في مجال الاحصاءات الاقتصادية توفير بيانات حول الحسابات القومية. ويعتبر هذا العمل مهماً بوجه الخصوص للدلالة على التقدم الحاصل في الاقتصاد وبالتالي على عدد المشاريع المنفذة ضمن عملية اعادة الإعمار. ومن أجل إجراء المقارنة مع الدول الأخرى والمساهمة كذلك في عمل حساب الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالعون المالي المقدم من الوكالات الدولية أو الدول المانحة، سوف يستند الإطارالإحصائي إلى **نظام الحسابات القومية (SNA) لسنة 1993** الذي تم تطويره حديثاً. ويغطي هذا النظام بشكل اساسي حسابات الإنتاج والدخل ورأس المال التي تشكل المرحلة الأولية لاعداد الحسابات القومية لدى مركز الاحصاء الفلسطيني. وسيمكن هذا النظام أيضاً مركز الاحصاء الفلسطيني من تقديم رؤية شاملة للاقتصاد وكافة جوانب ارتباطه ببقية دول العالم.

وقد وضع نظام الحسابات القومية بشكل يبين المتدفقات والمخزونات الاقتصادية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية لتعطي بذلك صورة عن المستوى الكلي للاقتصاد. وتشكل الأنشطة الانتاجية أساس هذا النظام،

حيث يشير الانتاج إلى عملية تحول في المنشأة. وتتمثل نتائج هذه العملية في البضائع والخدمات المنتجة . المخرجات. وللحصول على هذه المخرجات هناك حاجة إلى توفر مدخلات العمالة ورأس المال والمواد الخام والبضائع والخدمات الأخرى. ويبين الفرق بين اجمالي المخرجات وإجمالي المدخلات القيمة المضافة في الوحدة الانتاجية، أي المنشأة.

وحيث إن نظام الحسابات القومية يعنى بالنتائج المتجمعة، فانه سيجري تجميع الارقام الفردية (حسب كل منشأة) الى مبالغ إجمالية . وستبين النتائج إجمالي السلع المنتجة في قطاع فرعي محدد، مثل إجمالي إنتاج الزيتون في لواء أو منطقة معينة، وإجمالي العمالة المطلوبة لهذا الإنتاج، وكذلك إجمالي المدخلات اللازمة حسب الفئة من الموردين المختلفين. إن مجموع كافة القيم الفردية المضافة، حسب التعريف الوارد أعلاه ، يعطي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع فرعي معين (إنتاج الزيتون، في مثالنا هنا).

ولتجميع السلع والانشطة تم الإبقاء على تصنيفين:

- التصنيف المركزي للمنتجات .
- التصنيف القياسي الصناعي الدولي لجميع الانشطة الاقتصادية (التنقيح الثالث) .

التصنيف المركزي للمنتجات (CPC): تصنيف كامل للبضائع توصي باستخدامه الأمم المتحدة، ويشمل كافة البضائع والخدمات. والهدف من هذا التصنيف هو مقارنة الاحصاءات الصناعية والحسابات القومية واحصاءات الاسعار واحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . ويتكون رمز هذا التصنيف من أجزاء (يدل عليها الرقم الأول) واقسام (يدل عليها الرقم الأول والثاني) ومجموعات (تدل عليها أول ثلاثة أرقام) وفئات (تدل عليها أول أربعة أرقام) وفئات فرعية (تدل عليها الأرقام الخمسة جميعها).

التصنيف القياسي الصناعي الدولي لجميع الأنشطة اللاقتصادية(ISIC): يساعد على تصنيف المنشآت أوالمؤسسات في مجموعات تشترك في أنشطة اقتصادية مشابهة. وتصنف الوحدة الاحصائية وفقاً لنشاطها الرئيسي. وتستند مبادىء التوسع في التصنيف الى نوع السلعة او الخدمة والى المواد الخام المستخدمة والى عملية الانتاج واستخدام البضائع والخدمات. وهكذا، على سبيل المثال، فانه يمكن تصنيف المنشآت التي تنتج الاحذية وفقاً لتقنية الانتاج والمواد الخام المستخدمة. وفي هذه الحالة يمكن تصنيف الوحدات الى فئات مثل "الاحذية الجلدية " و " الاحذية البلاستيكية " وما الى ذلك. واذا ما تم تصنيف هذه المنشآت وفقاً لطبيعة المنتجات النهائية، فان الفئات في هذه الحالة ستكون " احذية رجالية " و"احذية نسائية " وما الى ذلك. ويعتبر التصنيف القياسي الصناعي الدولي حلاً وسطاً بين معايير عملية الانتاج ومعايير الاستخدام النهائي للمنتجات.

ولاغراض هذا التقرير، تمت ملاءمة التصنيف القياسي الصناعي الدولي (التنقيح الثالث : 1990:الملحق رقم 2) مع الاقتصاد الفلسطيني. ويعني ذلك أنه سيتم تجميع البيانات من مستوى الأربعة الأرقام الى الرقم الواحد من التصنيف، وهذا النوع من التفصيل لم يكن متوفراً في السابق. وستكون التعريفات المستخدمة في الحسابات والمسوحات الاحصائية متوافقة مع نظام الحسابات القومية لسنة 1993.

6-1 توفر البيانات وتقييمها.

يستند هذا التقرير الى مصادرعديدة، منها المصادر الفلسطينية ومنشورات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي والمنشورات الدولية . وخلال 27 عاما خلت من الاحتلال، قام العديد من الباحثين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية، سواء بالاشتراك مع منظمات دولية او بشكل مستقل، باجراء العديد من الدراسات الاقتصادية. ومن المآخذ الرئيسية على هذه الدراسات انها تتعلق بمواضيع محددة جداً او بفترة زمنية محددة فقط. ومع ذلك فقد تم استخدام هذه الدراسات، حيث أمكن ذلك، من اجل توسيع نطاق البيانات (وقد ذكرت المصادر المستخدمة في اعداد كل جدول).

واستند التقرير كذلك إلى مصادر إسرائيلية للبيانات، مثل المنشورات الاحصائية الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي حول باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ عام 1967، كان هذا المكتب مسؤولاً عن جمع البيانات الاحصائية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة وقام باصدار نشرات، بما فيها احصاءات اقتصادية، في هذا المجال . لكن هذه الإحصاءات، من وجهة النظر الفلسطينية، متحيزة وذلك لان مصالح المحتل تكمن بين طياتها. ويبدو التحيز جلياً ايضاً فيما يتعلق بالمنطقة المشمولة في الإحصاءات، حيث ان إحصاءات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي حول الضفة الغربية لا تشمل القدس الشرقية التي تدرج ضمن الإحصاءات الاسرائيلية. ومنذ عام 1987، اي منذ بدء الانتفاضة (الثورة الشعبية الفلسطينية على الاحتلال الاسرائيلي)، انعكس ذلك بشكل سلبي على شمولية ونوعية احصاءات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي حول باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عمليات المسح غير الفعالة وغير الموثوقة. وبالتالي فان الإحصاءات الاقتصادية حول تلك الفترة تعتمد بشكل رئيسي على التقييم والتقدير. ولهذه الاسباب جرى نشر أرقام الحسابات القومية بشكل تقريبي، وبذلك فان هذه البيانات " لا تفيد كثيراً في وضع اية سياسة عامة " (يوهانسن 1994/7/11).

ومن مواطن الضعف الرئيسية الاخرى في احصاءات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي انها لا توفر أية تفاصيل كافية تفي بأغراض التخطيط والتحليل. ويؤثر ذلك في المقام الاول على احصاءات المنشآت. وبعد عام 1987، استمر مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي في تقديم بيانات حول الحسابات القومية حسب مساهمة القطاع الاقتصادي في الدخل القومي، الا ان هذه البيانات لم تكن مستندة الى حساب الانتاج الكامل . وبسبب قلة المسوحات، فانه لم يتم احتساب الناتج المحلي الاجمالي، على سبيل المثال ، باعتباره يشكل الفرق بين اجمالي المخرجات والاستهلاك الوسيط (كما ورد في حساب الانتاج الخاص بنظام الحسابات القومية)، وانما من خلال طريقة الدخل التي يوفرها مسح القوى العاملة الفصلي. وبعد تقديرعناصر الناتج المحلي الاجمالي حسب تكلفة عناصر الانتاج ، وضعت بعض الفرضيات لتقدير الاستهلاك الوسيط. ولتحقيق هذه الأغراض، استخدم مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي المعاملات الفنية الواردة في دراسة المدخلات والمخرجات لسنة 1968. ولهذا فان البيانات الخاصة بالمنشآت حسب كل قطاع وتقديرات الناتج المحلي الاجمالي وفقاً للانشطة الرئيسية (المنشورة من قبل مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي) لا تتطابق مع معايير نظام الحسابات القومية .

وعلى الرغم من جميع هذه العيوب، حاولنا الحفاظ على اتساق معين في وضع هذا التقرير. وقد جرى ذكرالعمليات الحسابية والطريقة المستخدمة في التوفيق بين البيانات المستقاة من المصادر المختلفة في الفصول

التي تتعلق بكل موضوع. وفي بعض الحالات، كما هو موضح في الجداول، تضمن التقرير حول الوضع الراهن البيانات الصادرة عن منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

7-1 تقارير المنظمات الدولية – ملاحظات وتقييم.

أ–صندوق النقد الدولي.

الضفة الغربية وقطاع غزة . تقريرالبعثة الخاصة بالمجالات الاحصائية المختلفة (ايار 1994).

تلبيةً لطلب تقدم به مركز الإحصاء الفلسطيني، قامت بعثة متخصصة في مجالات احصائية مختلفة من دائرة الإحصاء التابعة لصندوق النقد الدولي بزيارة القدس خلال الفترة الممتدة من 8 الى 20 ايار 1994. وقد تمثل هدفها الرئيسي في إجراء مراجعة متعمقة لمصادر وطرق جمع الإحصاءات حول المجالات الرئيسية للاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة كالحسابات القومية وميزان المدفوعات والأسعار وشؤون مالية الحكومة. ومن المتوقع ان تساعد النتائج التي تتوصل اليها البعثة مركز الإحصاء الفلسطيني في وضع خطة شاملة لتطوير مهامه ومؤسساته، اضافة الى خلق قاعدة بيانات في هذا المجال بمساعدة ودعم المانحين على مستوى ثنائي ودولي.

وحيث أن معظم اعضاء فريق البعثة كانوا ايضاً من القائمين على اعداد ونشر نظام الحسابات القومية (SNA) لسنة 1993، فان التقرير يحتوي على معلومات مباشرة قيمة تساعد في فهم الطرق التي يستخدمها مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي. ولهذا السبب تم الرجوع الى تقرير بعثة صندوق النقد الدولي مباشرة في حالات كثيرة.

ويجرى حالياً النظر ملياً في توصيات صندوق النقد الدولي المتعلقة بموضوع الإحصاءات الاقتصادية على المدى القصير، خاصة فيما يتعلق بقطاع الزراعة ومسح القوى العاملة. لكنه لن يتم تبني التوصية التي تدعو مركز الإحصاء الفلسطيني الى الاستمرار في اجراء المسح الفصلي حول الصناعة، الذي كان يقوم به مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي في السابق، وذلك لان أسس هذه المسوحات تعتبرغير دقيقة وبالتالي فهي غير موثوقة. وفي هذا السياق يقوم مركز الإحصاء الفلسطيني حالياً بالاعداد لاجراء تعداد شامل للمنشآت .

ب . البنك الدولي . مكتب الإحصاء التابع للامم المتحدة.

جدول الأعمال الاحصائية الخاصة بمركز الإحصاء الفلسطيني (حزيران 1994).

قامت بعثة مشتركة من البنك الدولي ومكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة بزيارة القدس للعمل مع موظفي مكتب الإحصاء الفلسطيني على اعداد برنامج عمل قصير الأمد. وقد تمثلت المهام الرئيسية للبعثة في المساعدة على تحديد احتياجات السلطة الفلسطينية من البيانات وكذلك تحديد نطاق المسوحات الاحصائية والنشاطات الأخرى التي يمكن ادراجها في برنامج العمل. وقد كان تحديد احتياجات مركز الإحصاء الفلسطيني من الموظفين واجهزة الحاسوب والأموال جزءاً من مهام البعثة المذكورة. واقترحت البعثة كذلك استراتيجية لتطور المؤسسات، بما في ذلك الاطار التشريعي العام الذي يستطيع مركز الإحصاء الفلسطيني العمل في ظله.

فيما يتعلق بالاهداف الاساسية لتقرير الوضع الراهن، نبحث فيما

يلي التوصيات المتعلقة **بانشاء اطار للحسابات القومية** ، وقد يكون النظام الذي اقترحه البنك الدولي لانشاء الحسابات القومية ملائماً لدول اخرى تسير فيها عملية التطور بشكل "طبيعي". ولكن بالنظر الى طبيعة التطور المختلفة جدا والفريدة من نوعها السائدة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة فان النظام المذكور غير ملائم. وقد استندت اقتراحات البنك الدولي الى الإفتراض بان البيانات بشكلها المفصل تتوفر في مكان ما وان بالامكان تجميعها واستخدامها على اقل تقديركخطوة أولى للتوصل الى نتائج سريعة . وتدل الخبرة المكتسبة في اعداد التقارير حول الوضع الراهن . باعتبارها محاولة لتحديد المصادر الرئيسية للمعلومات . على ان البيانات المتوفرة في المنشورات، خاصة تلك الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي، غير موثوقة ولا تتسم بالاتساق . فعلى سبيل المثال، نشرت بيانات الحسابات القومية الخاصة بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل تقريبي. لذلك فانه لا ينصح بجمع هذه البيانات كما ورد في المرحلة الاولى. من الممكن ان يكون خبراء البنك الدولي قد افترضوا ان تكون البيانات الخام متوفرة. الا ان مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي لن يقدم هذه البيانات لاسباب تتعلق بالسرية. وعلى هذا الاساس فانه لا يمكن اختيار سنة دليلية كما اقترح البنك الدولي. ويولي تقرير هذا البنك اهمية رئيسية الى عملية التوفيق التي تستند الى استراتيجية تهدف الى إزالة الإختلافات الاحصائية في الحسابات القومية. لكن مركز الإحصاء الفلسطيني سيتبنى طريقة مباشرة بشكل أكثر وذلك عن طريق العمل منذ البداية على انشاء نظام متسق يكون قادراً على تحديد القطاعات الاقتصادية. وسيشمل هذا، بناءً على نظام الحسابات القومية لسنة 1993، الامور التالية :

- حساب الانتاج
- حسابات توليد الدخل
- تكوين اجمالي رأس المال الثابت والكميات المخزونة

ويتناول الفصل التاسع من هذا التقرير النظام المذكور تحت عنوان، "الاستراتيجية الخاصة بالتطوير المستقبلي للاحصاءات الاقتصادية". وخلافاً للبنك الدولي الذي لم يقترح اجراء اي مسح خلال الفترة التي تمتد من المرحة الاولى الى المرحلة الثالثة، أي خلال الفترة التي تمتد من 24– 32 شهراً الاولى، فانه حسب نظام الإحصاءات الاقتصادية الخاص بمركز الإحصاء الفلسطيني سيتم البدء (خلال السنوات الثلاث القادمة) باجراء تعداد شامل للمنشآت يوفر سجلاً تجارياً عاماً. وستمكن هذه الطريقة مركز الإحصاء الفلسطيني من مزامنة برنامجه الاحصائي بأكمله. وسيستغرق هذا التعداد بالفعل وقتاً اقل من الوقت الذي اوصى به البنك الدولي في "المرحلة الاولى" (6–8 أشهر)، لكنه لن يشمل قطاع الزراعة والحسابات الحكومية. واستناداً الى السجل المذكور، سوف يتم تصميم مسوحات دليلية كعينات. وستكون سنة 1994 سنة الاساس لإنشاء هذا النظام. وسوف تتمشى الاستبيانات الخاصة بهذه المسوحات مع توصيات نظام الحسابات القومية لسنة 1993 بغية جمع بيانات الحسابات القومية بشكل مباشر. وقد خُطط أيضاً لإنجاز هذا البرنامج في غضون فترة تقل عن الفترة التي اقترحها البنك الدولي والتي تتراوح بين 12–18 شهراً. وبغية سد النقص في البيانات السنوية، اقترح البنك الدولي ان يتم جمع البيانات الدليلية على نطاق ضيق. أما طريقة مركز الإحصاء الفلسطيني ، من الناحية الأخرى ، فستستند الى مسوحات بالعينة (تكون مراعية للتكاليف) . وبالاضافة الى

توصيات البنك الدولي، سوف يدخل مركز الإحصاء الفلسطيني احصاءات فصلية حول التعدين والتصنيع بغية احتساب الأرقام القياسية للانتاج وتدفقات السلع. وفي مراحل لاحقة ستتم تغطية كافة الانشطة الاقتصادية من خلال مسوحات قصيرة الامد.

2- توفر البيانات وتقييمها حسب مجالات الإحصاءات الاقتصادية

2-1 قطاع الزراعة وصيد الاسماك

أ- ملاحظات توضيحية

وفقاً للجدولين 2-1-1 و 2-1-2، تبلغ المساحة الكلية للضفة الغربية بما في ذلك القدس حوالي ستة ملايين دونم، وتبلغ المساحة المزروعة منها قرابة 1.7 مليون دونم (28.3%). وتبلغ المساحة الكلية لقطاع غزة حوالي 365000 دونم ، وتبلغ المساحة المزروعة منها 182100 دونم (50%). وتسود الزراعة المروية في قطاع غزة وفي منطقة اريحا. وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية المروية في الضفة الغربية 95700 دونم فقط، اي ما نسبته 5.6% من مجموع الاراضي المزروعة، اما في قطاع غزة فتبلغ مساحة الاراضي الزراعية المروية 111500 دونم، أي ما نسبته 61.3% من الاراضي المزروعة. وبعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 حدث ازدياد تصاعدي في تكاليف الانتاج الزراعي مما اضطر المزارعين الى هجرة حقولهم والبحث عن العمل داخل اسرائيل. وتمكن باقي المزارعين من زيادة الانتاجية من خلال ادخال التقنية الحديثة. وقد استندت الإحصاءات الزراعية الواردة في هذا التقرير الى النتائج الواردة في مشروع قاعدة المعلومات الزراعية، الذي يشترك في رعايته الملتقى الفكري العربي ولجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية، الى جانب المصادر الاسرائيلية. وقد قام مشروع قاعدة المعلومات الزراعية بجمع بيانات تتعلق بالدواجن وخلايا النحل والبيوت البلاستيكية والمعدات الزراعية وابقارالحليب والخراف والماعز. أما النتائج الاسرائيلية فقد تم الحصول عليها من مصادر مختلفة كدائرة الزراعة ودائرة الخدمات البيطرية والاسواق المركزية ومسوحات القوى العاملة التي اجراها مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالاستناد الى الجدول 2-1-7 فان كافة البيانات الواردة في هذه المصادر غير متجانسة. فهناك فروقات كبيرة في الارقام بسبب اختلاف الأساليب المستخدمة. فعلى سبيل المثال، في عام 1993/1992 كان الفرق بين تقديرات المصادر المحلية والاسرائيلية 62 الف رأس من الخراف والماعز، اضافة الى 12 الف رأس من حيوانات العمل.

منهجية مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي:

يستند جمع البيانات الخاصة بالانتاج الزراعي بشكل اساسي الى المصادر التالية:

أ- استبيانات زراعية لتقدير المساحات المزروعة حسب المنطقة.

ب- مسوحات حول الماشية تجرى كل سنة او سنتين.

ج- مسوحات التسويق التي تتعلق بجمع بيانات عن طريق عينة من الأسواق الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حول كميات الفواكه والخضروات حسب المصدر (مزارعون محليون او اسرائيليون) . وقد تم تقدير البيانات الاخرى كالاسعار بالتشاور مع المرشدين الـــــزراعيين والأخصائيين في هذا الموضوع.

د- تعديل القيمة النقدية المعادلة لكل منتج من تاريخ تسويقه وحتى متوسط القيمة خلال السنة بأكملها حسب النشرة الاقليمية للارقام القياسية للأسعار.

هـ- مسوحات متعددة تُعنى بجمع بيانات تتعلق بتصدير بضائع ترانزيت في عدد معين من الايام خلال السنة في نقاط العبور الرئيسية. ويتم تسليم بيانات متنوعة من المكاتب الزراعية بما في ذلك بيانات حول محاصيل الحمضيات وصيد الأسماك ومحاصيل التبغ ومدخلات التسويق كالفراخ (جمعية الدواجن). وتقدم المسالخ تقارير شهرية حول مختلف انواع الحيوانات التي تذبح فيها.

ملاحظات رئيسية حول بيانات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي:

- لم يتم اجراء اي تعداد زراعي منذ عام 1967 لتوفير اطار أوسع للبيانات.
- لا توجد اية طريقة علمية لتحديد استخدامات الارض.
- لا تعكس قيمة الانتاج كمية الانتاج الحقيقية بسبب التدفقات غير المضبوطة عبر الحدود.
- لا تشمل الارقام التي تتعلق بالماشية الحيوانات التي لا تخضع لإشراف بيطري.
- يستند انتاج اللحوم الى سجلات المسالخ فقط.
- التغطية الاقليمية ليست موحدة : فعلى سبيل المثال تم جمع بيانات الانتاج لمنطقتي رام الله وبيت لحم بينما تغطي بيانات العمالة منطقتي بيت لحم واريحا.

منهجية مشروع قاعدة المعلومات الزراعية:

تم تعداد قطعان الخراف والماعز التي تتكون من اكثر من عشرة رؤوس بشكل تام في عام 1991، بينما تم اختيار عينة طبقية من 40 موقعاً لبقية المواشي. وكان المتغير الطبقي يتمثل في عدد الخراف والماعز على أساس نتائج التعداد الكامل للقطعان. وقد استخدمت قائمة مسح التجمعات السكانية الذي أجراه مشروع قاعدة المعلومات الزراعية للتأكد من تغطية كافة المواقع. وضمن كل موقع، عمل شخص من أفراد الجمهورعلى التعريف بالمزارعين في ذلك الموقع ولم تستخدم اية خرائط احصائية. وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة نسبتها 10% من الاستبيان المستخدم في المسح المذكور ، وأعيد تعبئتها. وقد اظهرت هذه العملية ان معدل الخطأ يقل عن 5%. وكانت وحدة البحث هي المزارع.

بالنسبة لتعداد أبقار الحليب ، فقد اجري مسح تام عليها في عام 1991 باستخدام طريقة مشابهة لتلك المستخدمة في تعداد الخراف والماعز، ولكن دون أخذ أية عينة. وفي عام 1992 ، تم تحديث نتائج المسح بأخذ عينة طبقية من 70 موقعاً شبيهة بالعينة التي تم اختيارها من الخراف والماعز. وكان المتغير الطبقي عدد الأبقار الناتج . وقد استخدمت نفس هذه الطريقة في مسح معاصر الزيتون ومسح المعدات الزراعية اللذين اجريا في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1992.

ملاحظات رئيسية حول بيانات مشروع قاعدة المعلومات الزراعية:

على الرغم من انه تم استخدام قائمة كاملة بالمواقع للتأكد من زيارة كل موقع، لم يتم استخدام قوائم باسماء المزارعين في كل موقع للتأكد من ادراج كل صاحب قطيع. وتم جمع البيانات فقط عن طريق الاستجواب المباشر للمزارعين دون اجراء عملية تعداد شاملة. ولم يجر تقدير الاخطاء الاحصائية في هذه المسوحات.

ب- تعقيب على البيانات

تشمل الجداول التي تتعلق بالزراعة بيانات حول استخدامات الارض (الارض المزروعة) والعمالة والانتاج والمعدات ودخل المزارعين والمدخلات الزراعية. وتبين النتائج (الجدولان 2-1-1 و2-1-2) ان المساحة المزروعة في باقي الضفة الغربية في عام 1992/1991 (1697400 دونم) هي اكبر بحوالي عشرة أضعاف من المساحة المزروعة في قطاع غزة (182400 دونم) . وفي وادي الاردن فقط تزيد مساحة الاراضي المروية (42800 دونم) عن مساحة الاراضي البعلية (11700 دونم) . وقد ازداد اجمالي العمالة المحلية في القطاع الزراعي (راجع الجدول 2-1-3) خلال السنوات القليلة الماضية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي عام 1992 كان عدد العاملين في هذا القطاع في الضفة الغربية 38500 شخص مقابل 30600 شخص في عام 1989. والارقام المقابلة في قطاع غزة كانت 14900 شخص و 11100 شخص خلال العامين المذكورين. وكانت اكثر الألوية التي توفرت فيها فرص العمالة الزراعية (راجع الجدول 2-1-4) جنين (12600) وخانيونس (9400) وغزة (8800) وبيت لحم واريحا (8000).

ان الانتاج الزراعي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة متنوع جداً، ويشمل المحاصيل الحقلية والخضروات والبطاطا والحمضيات والفواكه الاخرى (بما في ذلك الزيتون) والمواشي وما الى ذلك من منتجات اخرى. ويحوي الجدولان 2-1-5 و 2-1-6 مزيداً من التفاصيل. في عام 1992 بلغ اجمالي انتاج الخضروات والبطاطا 407500 طن ، بينما بلغ اجمالي انتاج الفواكه (بما في ذلك الزيتون وباستثناء الحمضيات) 278400 طن. وبلغ اجمالي انتاج الحمضيات 184600 طن. وكانت الانشطة المتعلقة بالمواشي ذات أهمية كبيرة ايضاً، إذ وصل اجمالي انتاج اللحوم . خصوصاً منتجات الدواجن . الى 79900 طن في عام 1992. وقد ساعد استخدام الآليات والتقنية الحديثة على تطور وتقدم القطاع الزراعي خلال السنين الماضية.

2 - قطاع الصناعة (التصنيع والتعدين)

أ- ملاحظات توضيحية

تتوفر البيانات الاحصائية حول الصناعة من مصادر فلسطينية واسرائيلية. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالصناعة في قطاع غزة من دراسة اجراها اتحاد الصناعيين في عام 1993 عنوانها "واقع الصناعة في قطاع غزة". وقد وفرت هذه الدراسة تعداداً شاملاً للمنشآت الصناعية. ويتماشى النظام الذي استخدم

في تصنيف المنشآت حسب نشاطها ونوع منتجاتها، لغرض وضع الجداول، مع التصنيف القياسي الصناعي الدولي والتصنيف الاسرائيلي لكافة الانشطة.

وفي القطاعات الفرعية حيث كانت منشأة واحدة فقط تقوم بانشطة محددة، جرى ضم ذلك القطاع الفرعي مع القطاع الاكثر عمومية بغية الحفاظ على سرية كافة المعلومات التي تتعلق بالمنشأة وبأنشطتها. وفي هذا المضمار تم تقسيم المنشآت الصناعية في قطاع غزة الى 13 نوعاً. ولاغراض تتعلق بهذا التقرير، تم استخدام بيانات تتعلق بعدد المنشآت وعدد العاملين واجمالي الاجور لكل نوع من الصناعات (راجع الجدول 2-1-2).

وبالنظر الى ان هذه الدراسة هي تعداد شامل ، لم يجر اعتبارالاخطاء الاحصائية. ولكن بناءً على الطريقة المستخدمة (راجع "واقع الصناعة في قطاع غزة ": ص 2-3) يوضح الباحث أن هناك نسبة مئوية مرتفعة من عدم التجاوب فيما يتعلق بعدد قليل محدد من المتغيرات. لذلك، فانه قد تم التعامل مع هذه المتغيرات في التحليل على انها نتائج المسح بالعينة وليس التعداد الشامل. لذلك
كان هناك بعض الاخطاء الاحصائية التي تتعلق بهذه المتغيرات، وكان من الصعب تقدير هذه الاخطاء لانه لم يكن هناك تصميم للعينات. وبالتالي، بما ان الارقام المأخوذة من هذه الدراسة (عدد المنشآت وعدد الاشخاص العاملين والاجور) هي متغيرات لها معدل تجاوب مرتفع، لم يتم التعامل معها على اساس انها نتائج العينة. ولهذا فانه لم يكن ضمن هذه المتغيرات اخطاء احصائية. وفيما يتعلق
بالأخطاء غير الاحصائية، من المتوقع ان تكون هناك نسبة مئوية مرتفعة من الاخطاء الناتجة عن شمولية الدراسة بسبب عدم توفر قائمة اساسية بوحدات المعاينة وخرائط إحصائية. وبالاضافة الى ذلك يشير الباحث الى وجود نسبة مئوية مرتفعة من الاخطاء الناتجة عن شمولية المسح فيما يتعلق بالمنشآت التي يقل عدد الموظفين فيها عن ثمانية ، وقد تم تقديرهذه النسبة على النحو التالي:

- 20% من المنشآت التي تنتج الملابس.
- 5% من منشآت الانتاج المعدني.
- 2% من منشآت المواد الإنشائية.

وقد تم الحصول على بيانات حول باقي الضفة الغربية من كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي . كما جرى حصر المصادر الرئيسية للبيانات التي تتعلق بالتصنيع . بما ان النشاط التعديني مهمل . عن طريق إجراء مسح فصلي للمنشآت الصناعية. ويشمل الإطار الأساسي لهذا المسح كافة المنشآت الصناعية في المدن والتجمعات السكانية الكبيرة التي لديها رخص صادرة عن مسؤول الضرائب في الادارة المدنية. وفيما يلي تقييم لهذه الطريقة كما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي (راجع الجدول 2-2-2): "المسح
المذكور لا يغطي التجمعات السكانية الريفية ولا حتى المناطق الواقعة خارج نطاق المدن والتجمعات السكانية الكبيرة ... وقد تم جمع المعلومات حول الإيرادات الكلية (أي المبيعات) واجمالي الاجور المدفوعة وعدد الأشخاص المستخدمين . وكانت البيانات التي تم الحصول عليها من العينة مبالغ فيها على اساس بيانات العمالة التي تم التوصل اليها من مسح القوى العاملة. وقد نشرت هذه البيانات جنباً الى جنب مع الجداول الخاصة بها في كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي في مجموعات " (صندوق النقد الدولي 26:1994).

تم الحصول على بيانات حول انتاج زيت الزيتون من كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي، بينما تم الحصول على نفس البيانات حول قطاع غزة من مشروع قاعدة المعلومات الزراعية (راجع الجدول2-2-3).

ب- تعقيب على البيانات

في عام 1992 كان هناك اكثر من 4000 منشأة عاملة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استخدمت هذه المنشآت . في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً . ما يقرب من 25000 شخص (الجدولان 2-2-1 و 2-2-2) .

الا ان التخصص القطاعي مختلف في المنطقتين، ففي قطاع غزة يتركز الانتاج الصناعي في المجالات التالية:

- النسيج والملابس (535 وحدة)
- المعادن (407 وحدات)
- الخشب (312 وحدة)
- الزجاج ومواد الإنشاء(290 وحدة)
- الاغذية والمشروبات والتبغ (159 وحدة)

وفي الضفة الغربية، يتركز الانتاج الصناعي، حسب العمالة، في المجالات التالية:

- الاغذية والمشروبات والتبغ (2592 شخصاً)
- النسيج والملابس (2217 شخصاً)
- معادن لافلزّية (818 شخصاً)
- المطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية (1627 شخصاً)
- المعادن والمنتجات الاساسية (1569 شخصاً)

يبين الجدول 2-2-3 التطور الموسمي في انتاج الزيتون وزيت الزيتون. ففي كل سنتين، حسب الموسم، يقفز انتاج الزيتون الى حوالي مائة الف طن، وانتاج زيت الزيتون الى حوالي عشرين الف طن. وفي السنوات الاخرى تكون نسبة الانتاج عُشر ما هي عليه في سنوات الانتاج الجيد.

2-3 قطاع الإنشاء

أ- ملاحظات توضيحية

تتوفر البيانات حول قطاع الإنشاء من منشورات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي فقط، اذ لم يتم العثور على اية بيانات من مصدر آخر. كما ان البيانات الصادرة عن "مشروع قاعدة البيانات حول الضفة الغربية" مستقاة من مصادر مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي.

وقد جرى تقييم الطريقة التي يتبعها مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي في اعداد احصاءات قطاع الانشاء في احد تقارير صندوق النقد الدولي على النحو التالي:

" تم اعداد التقديرات حول القيمة الاجمالية لمخرجات الانشاء، بما في ذلك اعمال الإنشاء الجديدة والترميم، بالاستناد الى مصادر مختلفة مثل البيانات الخاصة بالاعمال في البنية التحتية التي قامت بها الحكومة الاسرائيلية (وزارة الاسكان ودائرة الاشغال العامة ووزارة الدفاع) والصندوق القومي اليهودي، والتقديرات حول المباني التي تم الشروع فيها وانجزت ، بما في ذلك البيانات حول اعمال توسعة المباني القائمة والوقت اللازم لإنجاز نوع محدد من المباني وتكلفة كل وحدة من المساحات التي تم انشاؤها ". (صندوق النقد الدولي 1994 : 26).

وقد استندت البيانات الخاصة باعمال انشاء المباني الى المصادر التالية:

- استبيان خاص، مكاتب الادارة المدنية ووكالة الغوث وتقارير المخاتير حول 22 مجلساً محلياً.
- مسح خاص بعينة ممثلة لثمانين تجمعاً سكانياً صغيراً من بين مئات التجمعات الصغيرة التي يغلب على معظمها الطابع الريفي.

ب- تعقيب على البيانات

بالاشارة الى الجدول 2-3-1، تتوفر ارقام مفصلة لسنة 1987/1986 فقط . وفي ذلك الوقت، بلغ عدد الاشخاص العاملين في قطاع الإنشاء 14700 عامل في الضفة الغربية، و4200 عامل في قطاع غزة. لكن اعمال الإنشاء، في الواقع، آخذة في الازدياد. ففي عام 1992، ساهم قطاع الإنشاء بحوالي 13% من اجمالي الدخل المحلي مقارنةً مع 8% للقطاع الصناعي.

2-4 الخدمـــات

أ- ملاحظات توضيحية

تتوفر الإحصاءات حول قطاع الخدمات من منشورات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي فقط. وعلى الرغم من ان بعض الباحثين الفلسطينيين قد تطرقوا الى هذا القطاع ، الا انهم استخدموا كذلك احصاءات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي. ويصنف هذا المكتب الخدمات الى قطاعين رئيسيين : - الخدمات العامة والاجتماعية.

- النقل والتجارة والخدمات الاخرى.

ولأغراض هذا التقرير، لن يتم بحث الخدمات العامة والاجتماعية هنا لانها لا تشكل جزءاً من الإحصاءات الاقتصادية. وتستند القيمة المضافة بشكل رئيسي الى تحليل البيانات المالية وكشوفات الميزانية للسلطات البلدية والادارة المدنية الاسرائيلية. وفيما يتعلق بالنقل والخدمات الاخرى، استخرجت التقديرات ضمن كل مجموعة على اساس الفرق بين اجمالي الدخل المحلي، الذي تم جمعه عن طريق فئات الانفاق، ناقصاً صافي الضريبة غيرالمباشرة والقيمة المضافة لقطاعات الزراعة والصناعة والإنشاء والخدمات العامة والاجتماعية. ويلقي الجدولان 2-4-1 و 2-4-2 الضوء على بيانات الفترة الممتدة من عام 1987 الى عام 1992. وبالنسبة للجداول من 2-4-3 الى 2-4-5، فتتوفرالبيانات حول عام 1986 او 1987 فقط.

ب- تعقيب على البيانات

من وجهة النظر الاقتصادية، كما يتضح من دراسة حزبون (1992)، يعتبر قطاع الخدمات احد القطاعات المهمة جداً في الاقتصاد الفلسطيني. وحيث ان قطاع الخدمات العامة والاجتماعية كان غير متطور، فقد شكل قطاع الخدمات الخاصة في عام 1992 حوالي ثلث الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني.

وتوفر الجداول من 2-4-2 الى 2-4-5 بعض الإحصاءات حول قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترات زمنية متقطعة . ويبين الجدول 2-4-2 الازدياد في عدد السيارات بين عام 1987 وعام 1992. وكان هناك كذلك 80 مطعماً مرخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1987. وعلى الرغم من انه لم يتم تطوير نظام بنكي رسمي، فقد بلغ عدد الصرافين في عام 1986 حوالي 196 صرافاً. ومع ذلك، يوجد نقص في العديد من البيانات، حيث لا تتوفر بيانات حول الحرف والتجارة ، ولهذا توجد حاجة ماسة الى اجراء مسح شامل حول قطاع الخدمات.

2-5 ميزان المدفوعات

أ- ملاحظات توضيحية

تستند بيانات ميزان المدفوعات الواردة في هذا التقرير بشكل رئيسي الى بيانات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي. وبالنسبة للمصادر والطرق التي استخدمها هذا المكتب فيما يتعلق ببنود ميزان المدفوعات، فانها مجملة في تقرير صندوق النقد الدولي (1994)، وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل اليها:

1- **البضائع:** بالنسبة لتجارة البضائع مع بقية دول العالم، يعتمد مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي على وثائق الجمارك في اعداد الإحصاءات حول هذا النوع من التجارة. وقد اعدت احصاءات التجارة مع اسرائيل من خلال مسح الحزام بالعينة.

2- **الخدمات:** فيما يتعلق بالحساب الجاري لميزان المدفوعات، تعتبر خدمات النقل ذات أهمية ضئيلة نسبياً. وبالنسبة للنقل البحري في التجارة مع بقية دول العالم، فقد جرى تقدير الرسوم حسب الفرق بين التكلفة والتأمين وأجورالشحن من ناحية والتسليم على ظهر الباخرة (فوب) من ناحية اخرى (نسبة التأمين على البضائع المشحونة ليست ذات أهمية). بالنسبة للنقل بالشاحنات من الموانئ الاسرائيلية الى داخل البلاد وبين اسرائيل وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، من المفترض ان قيمة البضائع تشمل أجور النقل أو الرسوم (وتقدر بشكل تقريبي كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية). وترتبط تقديرات السفر بمسوحات المسافرين الاجانب في اسرائيل التي تجرى كل 5 أو 6 سنوات على اساس البيانات التي تتعلق بعدد الوافدين حسب البلد وتقديرات إنفاق الفرد الواحد. ويعكس عنصر الخدمات الحكومية في حسابات الخدمات الخاصة بقطاع غزة وباقي الضفة الغربية المبالغ المدينة فقط التي تعزى الى قيام الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشراء الخدمات من اسرائيل.

3- **تعويض المستخدمين (الدخل):** تؤخذ تقديرات الرواتب والأجور التي تدفع لسكان باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من مصدرين هما التصاريح التي تصدر عن الادارة المدنية الاسرائيلية ومسح القوى العاملة الفصلي.

4- **التحويلات:** تشتمل البيانات المتعلقة بالمبالغ الدائنة الخاصة بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة على تحويلات الافراد والمؤسسات (التي يأتي معظمها من وكالة الغوث ومن تحويلات الحكومة الاسرائيلية). ومن المحتمل ان يكون هناك قصور في تسجيل التحويلات الشخصية، بينما يتم توثيق تحويلات وكالة الغوث والحكومة الاسرائيلية بصورة جيدة. وتغطى المبالغ الدائنة عن طريق الضرائب والمساهمات الاخرى التي يدفعها الفلسطينيون الذين يعملون في اسرائيل .

ب- تعقيب على البيانات

قد يبدو الوضع الخارجي غريباً الى حد ما، حيث انه على الرغم من أن الاقتصاد يعاني من أزمات الا أن باقي الضفة الغربية وقطاع غزة غير مدينتين (البنك الدولي، 1993 : الجزء الثاني "الوضع الاقتصادي") . ويعوض العجز في الميزان التجاري من خلال فائض تصدير الخدمات والتحويلات من الخارج. ويبين الجدول 2-5-1 انه قد تمت موازنة اجمالي الواردات والصادرات للبضائع والخدمات من عام 1988 الى عام 1990 بما يعادل حوالي بليون دولار امريكي للواردات والصادرات. وفي عامي 1989 و 1990 أظهر رصيد الحسابات الجارية فائضاً يبلغ 53 مليون و20 مليون دولار امريكي على التوالي . وفي عام 1991 لم يكن بالامكان موازنة الحساب الجاري وذلك بسبب الزيادة في استيراد البضائع حيث ارتفعت بحوالي 300 مليون دولار امريكي عن العام الذي سبقه. ويشير الميزان التجاري مع الدول الأخرى الى وجود عجز دائم في تجارة باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مع اسرائيل ومع "دول اخرى باستثناء الاردن" والى وجود فائض تجاري مع الاردن.

6-2 الاسعار

أ- ملاحظات توضيحية

يعتبر مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي المصدر الوحيد الذي يوفر بيانات حول الاسعار في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967. ويصدر هذا المكتب نشرتين واحدة حول باقي الضفة الغربية والاخرى حول قطاع غزة. وقد اجرى أيضاً مسحاً شاملاً حول إنفاق المستهلكين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى عام كامل من شهر ايلول 1973 حتى آب 1974. وقد تم تلخيص الطريقة التي استخدمت في احتساب الارقام القياسية للاسعار، استناداً الى هذا المسح، في تقرير بعثة صندوق النقد الدولي على النحو التالي: "لقد

غطى المسح حوالي ربع العائلات في الضفة الغربية وحوالي خمسة اسداس العائلات في قطاع غزة .... وقد كانت العائلات التي تم اختيارها في العينة لهاتين المنطقتين من سكان المدن إضافة الى أُسر من مخيمات اللاجئين. وقد تم مسح حوالي 780 أُسرة في الضفة الغربية وحوالي 740 أُسرة في قطاع غزة. وقد شملت العملية النهائية لتجهيز البيانات 684 عائلة من الضفة الغربية (544 من المدن و 140 من مخيمات اللاجئين) و735 عائلة من قطاع غزة (411 من المدن و 324 من مخيمات اللاجئين). وقد أُخذ بالتعريف القياسي الدولي الذي تستخدمه الامم المتحدة للاسرة وهو "الوحدة الاقتصادية التي يكون لاعضائها، ممن تربطهم اولا تربطهم صلة القربى ، ميزانية مشتركة لشراء الطعام والوفاء بالامور المعيشية الاخرى". وقد استندت القائمة الاساسية لوحدات المعاينة التي تم اختيار الاسر على اساسها الى مسح القوى العاملة الذي شمل حوالي 6000 عائلة في كل مسح فصلي . وقد كان هذا أول وآخر مسح يُجرى حول انفاق المستهلكين في الضفة الغربية وقطاع غزة". (1994: 35). وقد اجري هذا المسح

على مرحلتين. وتمثلت المرحلة الاولى في مسح أجري عن طريق المفكرة اليومية حيث تركت استمارات من هذه المفكرة لدى الاسرة لمدة اسبوعين. وبعد اسبوعين، قام الباحث الميداني بجمع اسعار المواد التي نادراً ما يجري شراؤها مثل الأجهزة الرئيسية والمجوهرات والسيارات. وقد تم جمع بيانات الانفاق لما يقرب من 2000 مادة ووضعها في جداول. وحيث إن المسح كان باللغة العبرية ، فقد كان من الصعب تحديد عدد المواد في كل مجموعة او مجموعة فرعية بصورة دقيقة. ولا تشمل النتائج المنشورة للمسح النفقات الخاصة بكل مادة ، بل تشمل اجمالي النفقات المتجمعة فقط. وبسبب نقص الاوزان لم يكن بالامكان تجميع أرقام قياسية لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- تعقيب على البيانات

لقد كانت نسبة التضخم عالية جداً في قطاع غزة والضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من عام 1986 حتى عام 1992. وخلال هذه السنوات الست تضاعفت الاسعار في كل من المنطقتين. وخلال سنة الأساس 1986 وصلت الارقام القياسية للاسعار الى 200.7 في باقي الضفة الغربية و 203 في قطاع غزة في العام 1992. إلا أن هذه الأرقام القياسية وصلت الى 261.5 في اسرائيل خلال نفس الفترة.

2-7 الحسابات القومية

أ- ملاحظات توضيحية

تم استقاء البيانات الواردة في هذا الفصل بشكل رئيسي من دراسة البنك الدولي المعنونة " تنمية المناطق المحتلة – الاستثمار في ظل السلام "(1993). وقد استخدمت هذه الدراسة بيانات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي كمصدر رئيسي. وتشمل احصاءات هذا المكتب السلاسل التالية:

1- الناتج المحلي الاجمالي حسب مساهمة القطاع بتكلفة عناصر الانتاج على ضوء الاسعار الجارية والاسعارالثابتة.
2- الناتج المحلي الاجمالي حسب فئات الانفاق على ضوء اسعار السوق الجارية والثابتة.
3- الناتج القومي الاجمالي حسب اسعار السوق الجارية.
4- اجمالي الدخل القومي المتاح حسب الاسعار الجارية والثابتة.
5- اجمالي الدخل الخاص المتاح حسب الاسعار الجارية والثابتة.
6- تركيب انفاق الاستهلاك الخاص حسب الاسعار الجارية والثابتة.
7- تركيب تكوين اجمالي رأس المال الخاص حسب الاسعار الجارية والثابتة.
8- الادخار الخاص حسب الاسعار الجارية.
9- اجمالي الدخل الخاص لكل فرد حسب الاسعار الجارية والثابتة.
10- إنفاق الاستهلاك الخاص لكل فرد حسب الاسعار الجارية والثابتة.

جرى تقييم الطريقة التي استخدمها مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي التي تقوم عليها احصاءات الاقتصاد الكلي (الحسابات القومية) في تقرير صندوق النقد الدولي كما يلي: "عمومـــــــاً، تتماشى المفاهيم والتعريفات والطرق المتبعة في تقدير البيانات التجميعية للاقتصاد الكلي مع نظام الحسابات القومية لعام 1986 .. ويشير مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي بوضوح في نشراته الخاصة بالحسابات القومية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الى افتقار البنود التالية الى الموثوقية :

أ- الواردات والصادرات من البضائع والخدمات من اسرائيل واليها والمبالغ المدفوعة الى العاملين في اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، مما يعكس حرية حركة السكان والبضائع بشكل عام.

ب- البيانات المتعلقة باستهلاك الخدمات الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح واجمالي المخرجات والقيمة المضافة في فرعي الصناعة والانشاء.

وتستخدم معاملات المدخلات والمخرجات الثابتة التي تعتمد على جدول المدخلات والمخرجات الذي وضع في عام 1968 في قطاعات التصنيع والانشاء وغير ذلك. ولا تتوفر تقديرات منفصلة حول الناتج المحلي الاجمالي للتجارة والنقل والخدمات الاخرى (باستثناء الخدمات العامة والاجتماعية). وقد تم التوصل الى التقديرات المتجمعة لهذه الخدمات عن طريق "البواقي "(23:1994)".

ب- تعقيب على البيانات :

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الزراعة والخدمات الخاصة التي تشمل، كما ذكر سابقاً، التجارة والفنادق والمطاعم والنقل والخدمات الشخصية الاخرى. وقد ساهم قطاع الزراعة بحوالي 40% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 1992 وقطاع الخدمات الخاصة بثلث الناتج. وقد حافظ هذان القطاعان على مستوى انتاجهما على مر السنين منذ عام 1987، مع الأخذ في الإعتبار أن الانتاج الزراعي يتأثر أيضاً بانتاج الزيتون في كل موسم. ولم يشكل قطاعا الصناعة والانشاء الا حوالي 20% من الاقتصاد الفلسطيني. وخلال الفترة الممتدة من عام 1987 الى عام 1992 انخفض الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير، بسعر تكلفة عناصر الانتاج بالاسعار الثابتة وبعد تحويله الى الدولار الامريكي، من 1.4 بليون دولار امريكي عام 1987 الى ما بين 1.2 و 1.3 بليون دولار امريكي عام 1992 . وبما ان عدد السكان قد ازداد في نفس الفترة (راجع تقرير الوضع الراهن حول الإحصاءات السكانية والاجتماعية)، فقد تمثلت النتيجة في نقص الدخل الحقيقي لكل فرد في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد قل كذلك الاستهلاك النهائي الخاص على الرغم من النمو السكاني (انظر الجدول 2-7-3). وكما ورد في تقرير البنك الدولي (1994) فإن اجمالي الناتج القومي للفرد، حسب الاسعار الثابتة وبالدولار الامريكي، قد انخفض بحوالي الثلث بين الاعوام 1987 و1992 ، أي من حوالي 1500 دولار امريكي الى حوالي 1000 دولار امريكي.

3- الاستراتيجية الخاصة بالتطوير المستقبلي للاحصاءات الاقتصادية.

ستغطي هذه التوصيات المجالات الخاصة باحصاءات المنشآت /المؤسسات والإحصاءات الزراعية.

3-1 المنشآت / المؤسسات.

يبين هذا التقرير الصعوبات التي واجهت مركز الإحصاء الفلسطيني عند محاولة إعداد مجموعة من الجداول التي تستند الى معايير مختلفة خاصة معايير نظام الحسابات القومية. ويعود السبب في وجود الكثير من الفجوات والنواقص في الإحصاءات المتوفرة الى حقيقة انه، منذ عام 1987، لم يكن هناك تناسق في النظام الاحصائي الذي اتبعه مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي حول باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلافاً لتوصيات المنظمات الدولية (البنك الدولي ومكتب الإحصاء التابع للامم المتحدة وصندوق النقد الدولي) فيما يتعلق " بالمرحلة الانتقالية" في الضفة الغربية وقطاع غزة، لن يقوم مركز الإحصاء الفلسطيني بالابقاء على التحيز الموجود في النظام الاحصائي وذلك باستكمال البيانات من السلاسل المتوفرة . ان حتمية حصول الأخطاء والتحيز من خلال النظام المذكور لا يؤدي فقط الى استنفاذ الموارد ولكنه يجعل من الصعب التقيد بالاطار القياسي لنظام الحسابات القومية. ولذلك سيبذل مركز الإحصاء الفلسطيني كل ما في وسعه للقيام ببحث أولي وبمسوحات ملحة جداً في أقرب فرصة ممكنة بغية تفادي الحاجة لدمج او تعديل الأنظمة المتوفرة.

وهناك موضوع حساس آخر وهو مدى شمولية الإحصاءات لكافة الأراضي المحتلة. وبما أن البيانات الاحصائية التي يوفرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول باقي الضفة الغربية وقطاع غزة غير موثوقة منذ عام 1987 (مثال ذلك نشر أرقام تقريبية للناتج المحلي الإجمالي)، سيتولى مركز الإحصاء الفلسطيني مسؤولية القيام بجمع ونشر المعلومات الاحصائية التي تغطي كافة أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وستتماشى هذه الشمولية مع الألوية الانتخابية الواردة في اتفاق إعلان المبادىء.

وستركز المرحلة الأولى في مجال الحسابات الاقتصادية على الحسابات التالية كنظام متكامل له تصنيفات موحدة :

- حساب الانتاج
- حسابات توليد الدخل
- تكوين إجمالي رأس المال والكميات المخزونة

ولتحقيق هذه الأهداف ، نوصي باجراء مجموعة من المسوحات توفر ما يلي:

- تغطية شاملة للوضع الاقتصادي
- توفيرالنتائج الممكنة في الوقت المحدد
- إنشاء نظام للمعلومات وتطبيقه
- استخدام النتائج للقيام بالاتصالات اللازمة بين الادارات المختلفة

وكخطوة أولية، من الضروري إعداد قائمة كاملة بكافة المنشآت (باستثناء الزراعية منها). ومن الممكن تحقيق هذا الهدف عن طريق اجراء تعداد عام للمنشآت يغطي القطاعات أو الصناعات التالية:

- التعدين
- التصنيع

- الكهرباء والغاز والمياه(الانتاج والتوزيع)
- الإنشاء
- التوزيع بالجملة وبالمفرق
- النقل
- الخدمات الأخرى (فنادق، مطاعم ،.....وما الى ذلك)

ويجب ان يقتصر الاستبيان على البنود التالية:

- اسم وعنوان المنشأة
- النشاط الاقتصادي الرئيسي
- تاريخ تأسيس المنشأة
- المساهمة الأجنبية فيها
- الوضع القانوني
- عدد الأشخاص العاملين فيها

وسيساعد توفر هذه القاعدة من البيانات على إنشاء سجل يكون الأساس لمزامنة الإحصاءات المختلفة مع الفترات والشمولية المختلفة للمسوحات . واذا ما افترضنا ان الدعم المالي متوفر، فمن الضروري انجاز التعداد في نهاية عام 1994.

وسوف يتبع هذا المسح مسوحات دليلية مفصلة تغطي الصناعات الانتاجية المذكورة أعلاه. وستوفر هذه المسوحات معلومات تساعد في تجميع الحسابات القومية وفقاً لتوصيات نظام الحسابات القومية لعام 1993:

- إجمالي المخرجات
- الاستهلاك الوسيط
- تكوين رأس المال الثابت
- الكميات المخزونة
- العمالة
- تعويض المستخدمين
- القيمة المضافة

وسيمكن هذا من احتساب مساهمة الصناعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي ويوفر قاعدة ثابتة للحسابات القومية التي يمكن توفيرها بحلول نهاية عام 1995 ، بالنسبة لحسابات عام 1994. وسيتم تنفيذ ذلك وفقاً للقدرات المالية والذاتية لمركز الإحصاء الفلسطيني. وبعد تطوير قاعدة البيانات هذه لسنة مرجعية (1994) ، فسيكون من الضروري وضع نظام لإجراء مسوحات سنوية وفصلية متكاملة لتلبية الحاجة للأمور التالية :

- الحسابات القومية السنوية
- المؤشرات الاقتصادية قصيرة الأمد

ويجب ان يستند نظام المعلومات المذكور الى مسوحات صغيرة بالعينة يتم اجراؤها عدة مرات في العام . ويمكن أن يكون الاستبيان الخاص بالمسح السنوي أكثر تفصيلاً من المسح الدليلي الأول وأن يتضمن استهلاك رأس المال ومدخلات أخرى أكثر تحديداً.

ويجب ان يشتمل استبيان المسح الفصلي على مؤشرات مثل الانتاج والعمالة والمبيعات والصادرات وساعات العمل واستهلاك الكهرباء . ومع توفر بيانات الانتاج سيكون بالامكان احتساب أرقام قياسية للانتاج وفيما يلي نورد الجدول الزمني المقترح:

- تعداد عام للمنشآت : مع نهاية عام 1994
- مسوحات دليلية اقتصادية : النصف الأول من عام 1995
- النتائج الأولى للحسابات القومية : نهاية عام 1995 أو بداية عام 1996
- توفر نظام معلومات كامل : عام 1997

3 -2 الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ووفقاً لاحصاءات مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي، فان قطاع الزراعة يسهم بحوالي 35% -40% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك تبعاً للتقلبات التي تطرأ على انتاج الزيتون . ويوفر هذا القطاع ايضاً فرص عمل لحوالي ربع القوى العاملة. علاوة على ذلك ، تشكل الأنشطة المتعلقة بالزراعة وسيلة المعيشة السائدة في المناطق الريفية. وقد اكدت السلطة الوطنية الفلسطينية أهمية هذه الحقيقة وأعطت أولوية قصوى للتنمية الزراعية والريفية .

وتعتبر البيانات الموثوقة مهمة للتخطيط التنموي من اجل انشاء قاعدة للبيانات وتوزيع الموارد بشكل فعال ومواكبة التقدم الحاصل وتأثير وضع السياسات المرسومة موضع التنفيذ. ومنذ عام 1967، كانت كافة الدوائر الاحصائية والزراعية تعمل بتوجيه من السلطات الاسرائيلية . ومن المؤكد أن الإحصاءات الاسرائيلية حول باقي الضفة الغربية وقطاع غزة التي ينشرها مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي قد جمعت من منظور اسرائيلي لاهداف تتعلق بوضع سياسات الاحتلال.

لذلك يتوجب على مركز الإحصاء الفلسطيني انشاء قاعدة بيانات وطنية صلبة خاصة بالقطاع الزراعي من أجل تسهيل عملية التخطيط ووضع السياسة الزراعية . وتعتبر التعدادات والمسوحات الزراعية من المتطلبات الرئيسية لمثل هذه العملية.

أهداف الإحصاءات الزراعية :

يجب ان توفر الإحصاءات الزراعية بيانات حول المجالات التالية :

1- ملكية الأرض لتحديد نوع الملكية والمناطق المزروعة وغير المزروعة.
2- العمالة الزراعية مثل الأجور والعاملين (اصحاب العمل وأفراد عائلاتهم) والموظفين والجنس ومستوى التعليم وتعويضات العاملين.
3- استخدام الأراضي أي زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات والبستنة والمراعي والأراضي غير المستغلة.

4- المدخلات والمخرجات حسب نوع المحصول، أي الكميات والأسعار.
5- الحيوانات، بما في ذلك الأبقار(الأصناف البلدية والمهجنة والهولندية) والخراف (صنف العواسي وعسَاف) والماعز (الأصناف البلدية والمهجنة) والدواجن (اللاحم والبياض) والدواب (الخيول والبغال والجمال والحمير) والأسماك وخلايا النحل.
6- المعدات الزراعية (النوع والعدد).
7- الأساليب الزراعية ، مع التركيز على كمية الري ومصادره وطرقه ومصادر توليد الطاقة ووسائل النقل والأسمدة والمبيدات الحشرية والتسويق ومصادر التمويل.
8- القيمة المضافة في القطاع الزراعي .
9- الضرائب
10- التغير في الكميات المخزونة من منتجات المدخلات والمخرجات.
11- تكوين رأس المال الثابت.
12- إستهلاك رأس المال الثابت.

التعداد الزراعي:

من المفروض ان يوفرهذا التعداد سجلاً كاملاً للأراضي واستخداماتها واعداد المواشي. وسيشكل هذا السجل أساساً للمسوحات أو التعدادات المستقبلية التي توفر مزيداً من المعلومات المفصلة حول القطاع الزراعي.

النشاطات:

يتطلب التعداد الزراعي النشاطات التالية :

1- اقامة ورشة عمل زراعية عامة يشترك فيها خبراء محليون وأجانب متخصصون في الإحصاءات الزراعية وذلك لمناقشة وتطوير خطة مستقبلية خاصة بالإحصاءات الزراعية التي تقوم على المصادر المتوفرة والاحتياجات المستقبلية.
2- التنسيق مع المؤسسات المحلية ذات العلاقة لتحديد أولويات هذا التعداد.
3- إعداد الخرائط الاحصائية للمناطق المشمولة في هذا النشاط.
4- إعداد استبيان التعداد
5- تدريب الباحثين الميدانيين
6- اختبار الاستبيان
7- العمل الميداني
8- تجهيز البيانات على الحاسوب

المسوحات الزراعية:

ستشكل هذه المسوحات المصدر الأساسي لانشاء نظام المعلومات الزراعية في المجالات الرئيسية التالية :

1- **الانتاج الزراعي** : ستغطي هذه المسوحات الأراضي المزروعة ووقت الزراعة واستهلاك المدخلات والمخرجات لكل دونم وانتاج المحاصيل وعدد الأشجار المثمرة وكمية المنتجات وقيمتها.
2- **تكوين رأس المال الزراعي:** سوف تستخدم هذه الإحصاءات بشكل اساسي في تحديد قيمة ونوع الاستثمار حسب فئات تتضمن الانشاءات العامة والآبار والبرك والأحواض والمعدات واستصلاح الأراضي والمواشي وخلايا النحل والمحاصيل الدائمة.
3- **أسعار المنتجات الزراعية:** سوف تُعنى هذه الإحصاءات باسعار الجملة وأسعار الشراء من المزارع وهوامش الربح التسويقية التي تعتمد على نوع المحاصيل والموقع ووقت الانتاج وأسعار المدخلات والمخرجات وموسمية الانتاج لكل من المواشي والمنتجات النباتية. وستجرى هذه المسوحات سنوياً.
4- **الانتاج الحيواني:** ستعتمد هذه الإحصاءات على عدد الحيوانات حسب الجنس والصنف والعمر. وستغطي هذه المسوحات أيضاً حجم الاستثمارات والأصول الثابتة وقيمة المدخلات والمخرجات ونوعها ووضع العمالة وحجمها . وستجرى هذه المسوحات مرتين في العام وستشتمل على الفئات التالية : الدجاج اللاحم والبياض والخراف والماعز والأبقار والدواب.

قائمة المصطلحات

ميزان المدفوعات: بيان احصائي يلخص بشكل منظم، ولفترة زمنية محددة، المعاملات الاقتصادية لاقتصاد معين مع بقية دول العالم.

الميزان التجاري: الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع المنظورة.

الارقام القياسية للاسعار: مقياس معدل التغيرات في أسعار السلع التي تشتريها الاسر في العادة ويتم جمعها شهريا.

الاستهلاك: تقدير الكمية المستنفدة من الموجودات الرأسمالية من خلال مساهمتها في الانتاج الحالي. ويسمى ايضا مقدار الاستهلاك الرأسمالي.

اجمالي الدخل القومي المتاح: وهو مساو لاجمالي الناتج القومي حسب اسعارالسوق اضافة الى صافي التحويلات الجارية من الخارج.

الاشخاص العاملون: الاشخاص الذين عملوا ساعة واحدة على الاقل خلال "الاسبوع المحدد" في اي نوع من النشاط النفعي وافراد العائلة الذين عملوا في المصلحة التجارية أو المزرعة العائدة الى العائلة لاكثر من 15 ساعة في الاسبوع، واولئك الغائبون بشكل مؤقت عن عملهم المنتظم.

الموظفون: اي شخص يؤدي عملاً لشخص اخر مقابل أجر.

تكوين اجمالي رأس المال المحلي: اجمالي قيمة الاصول المضافة الى مخزون رأس المال المحلي بما في ذلك الانفاق على حيازة الاصول الثابتة وقيمة التغيرات المادية في المخزون.

الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق: صافي قيمة السلع والخدمات، قبل خصم قيمة استهلاك الاصول الرأسمالية الثابتة، الناتجة من عناصر الانتاج. ويساوي مجموع الانفاق على الاستهلاك الخاص والانفاق على الاستهلاك الحكومي العام والانفاق على تكوين اجمالي رأس المال المحلي وصافي الصادرات من السلع والخدمات .

ويساوي ايضا مجموع اجمالي القيمة المضافة، حسب اسعار السوق، لكافة الانشطة الاقتصادية المحلية.

الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة: عناصر الانتاج

يساوي الناتج المحلي الاجمالي ناقصاً الضرائب غير المباشرة وصافي الدعم .

اجمالي الناتج القومي:

يعادل الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق زائداً صافي التحويلات من الخارج.

التضخم:

الارتفاع في متوسط مستوى كافة الاسعار.

جداول المدخلات والمخرجات:

لهذه الجداول مهمتان رئيسيتان. الاولى انها تمثل جزءاً لا يتجزأ من تقديرات الحسابات القومية الخاصة بالنظام الاقتصادي، وتشكل فحصاً لهذه الحسابات . وتتمثل المهمة الثانية في ان هذه الجداول تشكل اداة احصائية مهمة لاغراض التخطيط الاقتصادي. وفي نظام الحسابات القومية لعامي 1968 و 1993، فان المحتوى والتوجه الاجماليين يتعلقان بدمج جداول المدخلات والمخرجات بصورة جداول للصناعة وفقا للسلع وجداول للسلع وفقا للصناعة (اعداد واستخدام المصفوفات) في الحسابات القومية. وتشمل بنية المدخلات والمخرجات، وهي احدى أهم ميزات نظام الحسابات القومية ، الطريقة السليمة في جمع البيانات باستخدام حسابات السلع والخدمات وتدفق السلع باعتبارها معلومات اساسية في اعداد الحسابات القومية .

اجمالي الناتج القومي لكل فرد:

اجمالي الناتج القومي مقسوم على اجمالي عدد السكان.

باقي الضفة الغربية:

الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية.

صاحب المهنة الحرة:

الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص ولا يستخدم أخرين بالاجر أو بدفع اي تعويض آخر.

نظام الحسابات القومية:

اطار شامل ومتوافق بالكامل لتسجيل التدفقات (مثل الانتاج والدخل والمالية) والكميات المخزونة (الاصول والديون) باستخدام نموذج "T" لحساب الصادر والوارد وجداول

المدخلات والمخرجات والميزانيات العمومية. وتوصي الامم المتحدة باستخدام هذا النظام.

المدفوعات التحويلية: دفعة الى شخص عادي او مؤسسة خاصة لا تنشأ عن نشاط انتاجي جارٍ تقوم الحكومات في العادة بدفعها (مثل دفعات الرفاه الاجتماعي)، كذلك يقوم بدفعها التجار والافراد العاديون وتكون على شكل هبات خيرية.

الفرد الذي لا يتقاضى أي أجر: اي شخص يعمل في مصلحة تعود للعائلة لمدة 15 ساعة او اكثر في" الاسبوع المحدد" دون ان يتقاضى اي نوع من التعويض . اما بالنسبة للفرد الذي يتقاضى اجراً فانه يعتبر موظفا.

القيمة المضافة: قيمة مخرجات الشركة ناقصاً قيمة المدخلات التي تشتريها من شركات اخرى.

المراجع العربية

1. اتحاد الصناعيين غزة واقع الصناعة في قطاع غزة نتائج المسح الميداني الشامل 1993 .
2. قاعدة المعلومات الزراعية 1993 اعداد مختلفة.

المراجع العربية

- **اتحاد الصناعيين، غزة** "واقع الصناعة في قطاع غزة "، نتائج المسح الميداني الشامل، 1993.
- **قاعدة المعلومات الزراعية (1993).** أعداد مختلفة.